

النخل والملاحي في أزمة
الديموقراطية اللبنانية

الحريه

ازدواجية السلطة أقصر الطرق إلى الجولة الرابعة!



الضيق الفلسطيني
المصري في كنفه



حركة من أجل العمل

الكلمة الأخيرة

الوزير الحربي الإسرائيلي

مكرم أبو بكر الحويش

بعد أكثر من عامين ونصف على حرب أكتوبر يبدو واضحا من تجربة الحل الأمريكي والتسوية الجزئية أن الحكم المصري أخذ يقتصد أوراق الضغط التي كان يملكها مصريا وعربيا الورقة تلو الورقة .. حتى كانت ورقة « الضغط الأخيرة » بعدم التهديد للقوات الدولية التي لم تستمر أكثر من عشرة أيام انتهت بالتراجع السريع حين حان موعدا .. واستثمرتها إسرائيل بسرعة فزادت من شروطها ، وأد « والضغط المصري » يفتقل إلى صالح إسرائيل فبدلا من أن ينمر الضغط عن تراجعها إسرائيليا . انبر تراجعها مصريا . و«المر» في ذلك بسيط جدا .. فالحكم المصري حين وضع نفسه رهينة الحل الأمريكي والتسوية الجزئية أصبح اسر هذا الحل وأسير شروطه .. أي اسير الشروط الإسرائيلية نفسها للتسوية الجزئية .

فالتسوية الجزئية نسبي .. أولا وقبل كل شيء . التخلي عن الشروط العربية الوطنية وعن الجبهات الأخرى ، وعن الشعب الفلسطيني ... وعندما دخل الحكم المصري في إطار التسوية الجزئية أصبح اسير شروط الإسرائيليين المدعومة من أمريكا نفسها التي طالما رافقت على ضغوطها وعلى وعودها . ولكن أمريكا لم تضغط عليها طيلة هذه الفترة الطويلة . وفي الفترة الأخيرة فقد الحكم المصري صبره وألح على الأمريكيين - استمداك الجدد - أن ينقذوه وأن يضغطوا ، وأن يعيدوا - تقيييم السياسة الأمريكية .. وكانت النتيجة صفرا .. فبعد لقاء سالتزبورغ الذي وعد بورد فيه السادات بكل مساعي جدية لإجراء تسوية سريعة ، فإن هذه المساعي ظلت بحدود « اختلاف وجهات النظر » التفصيلية بين أمريكا وإسرائيل ، ولم تثر ضغطا ولم تنير إسرائيل شروطها ولم تقبل أي تنازل ولو بسيط حتى يتم اخراج التسوية الجزئية بدون احراج السادات ووطنيا .. مصريا وعربيا .

واستعملت إسرائيل تجاه الحكم المصري أسلوب « عصر الليبونة » .. فهي بالوقت الطويل وبالمطالة والتسويق والتصلب وتنوع الشروط بل وطلب شروط جديدة باستمرار ، كانت تجر الحكم المصري إلى التنازل والتنازل وتفرغ عليه « الصبر الطويل » دون أن يحقق شيئا يذكر ، أخذ منه دون أن تعطيه ، حتى انحسر أخيرا في زاوية ضيقة بعد فتح قناة السويس ، فلم يبق عنده إلا ورقة القوات الدولية التي لعبها مؤخرًا ، وأد بها تنقلب عليه فلم تؤثر على أمريكا التي أبنت استيائها من توقيت القرار المصري على لسان الصديق العزيز كينسجر ، ولم تؤثر على إسرائيل التي أشارت إلى ميزان القوى العسكري في جبهة سيناء وذكررت السادات بأن هذه الخطوة ليست لصالحه . وبعد تراجع الحكم المصري السريع عن القرار بتهديد القوات حتى قبل أن يتحقق الشرط الملتي الذي وضعه وهو صدور قرار من مجلس الأمن يلزم إسرائيل بتحقيق التسوية ، وضعت إسرائيل شرطا جديدا وهو « المفاوضات المباشرة » .. وعندما استغرب المسؤولون المصريون ذلك فوجئوا برد اميركي على لسان كينسجر نفسه بأن المفاوضات المباشرة مسألة طبيعية في نهاية مساعي التسوية حين يلتقي الطرفان وجها لوجه لتنفيذ الاتفاق .. وقال كينسجر ان رابين لم يقصد أكثر من ذلك . ولكن رابين كان قد زرع لفها أمام التسوية الجزئية ووضع لها الشرط الإسرائيلي المصلب ، فالمفاوضات المباشرة تعني الإصرار على « انتهاء حالة الحرب » وتحقيق « سلام منفرد » مع مصر بشروط محددة .. من توقيع الحرب الدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية . وقد ذكرت إسرائيل بالنسبة للأخيرة شرطا محددًا وهو رفع المقاطعة المصرية عن الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية التي تتعامل أو التي لها فروع في إسرائيل .

وإذا تتبعنا أسلوب « عصر الليبونة » الذي اتبعته إسرائيل تجاه الحكم المصري في الشهور الأخيرة ، وبالتحديد بعد فشل كينسجر في مارس آذار الماضي ، نجد أن إسرائيل كانت تنوع شروطها وتربطها ربطا محكما ، مكلبا أخذت من مصر تنازلا رفعت شرطا جديدا .. فبعد فشل مباحثات كينسجر التي تحطمت على صخرة إصرار إسرائيل بإعلان مصري ينهي حالة الحرب ، عادت إسرائيل تطرح شرطا جديدا وهو خروج مصر من المقاطعة العربية للشركات التي تتعامل مع إسرائيل .. حسب رواية « الأهرام » وبعد ذلك عادت إسرائيل تتدخل في « مخاضات خطوط الانسحاب » فقد طالبت بالاحتفاظ بالداخل القرية للبريات ، وعندما تمت مصر بالبحث في ذلك وادى

« البحث » إلى « حل وسطي » بشان مصري يقبل بإشراف اميركي عسكري على شبكة الانذار الموجودة على المداخل الشرقية قبلت إسرائيل هذا التنازل المصري .. ولكن بعد مباحثات أخرى حول مسألة تفصيلية أخرى طالبت بإشراف اميركي - اسرائيلي مشترك .. ثم أخيرا عادت واصرت على اشراف اسرائيلي مباشر ! وأثناء ذلك طرحت شرطا جديدا آخر هو خط واضح يحدد الطريق الاسرائيلية إلى شرم الشيخ !

وأثناء ذلك - أيضا وايضا - طرحت مسألة التمويلات الأمريكية عن نفط ابورديس حين يتم انسحاب إسرائيل عنها ، وأخذت تورد الأرقام وتدخل في الحسابات الطويلة . وفي كل مرة كان الحكم المصري يفاجأ بشرط تقديم يعاد طرحه أو بشرط جديد لم يطرح من قبل ، أو ببديل لشرط لا يتحقق بشرط أصعب والكبر .

وفي كل مرة يلجأ الحكم المصري إلى اصدقائه الأمريكيين ويسألهم رأيهم ، بل ويطلب بتحديد موقفهم .. والأمريكيون لا يقولون له إلا وعودا عامة .. ولا تأكيدا بأنهم سيواصلون جهودهم ومساعيهم الحميدة .

وفي الشهور الأخيرة مع تزايد الشروط الإسرائيلية رافقت الحكم المصري على تزايد حدة الخلافات بين إسرائيل وأمريكا ، واعتبر ذلك نجاحا لمراهنته ووجهة نظره . واكتت أجهزة الاعلام المصرية ان العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية بعد لقاء سالتزبورغ « تجاوزت مرحلة فتوري العلاقات » ، ولكن عندما وصل الأمر إلى التحدد ، وتحديد الوقت بالذات ، رفضت إسرائيل الالتزام بأي موعد واكتت ان المباحثات تطلب « وقتا طويلا » وشعر المسؤولون المصريون ان اللعبة ستطول وان حالة من « الاحراب والالاسلم » أخذت تسود فعليا فثاروا وطلبوا اتمام الاتفاق والا .. وطلبوا ان مجرد التأخير بـ « الا » كليل يتحرك اسدقاتهم الأمريكيين . ولكن فوررد وكينسجر لم يتحركا فاضطر حكاهم مصر إلى اصدار قرارهم بعدم التهديد للقوات الدولية ، وطلبوا ان ذلك سيرجح الأمريكيين ويجعلهم يتحركون فعلا لاتخاذهم من الورطة ، وطلب السادات مساعدات الشقيقة السعودية وجاءه الملك خالد الذي حالما وطأ أرض مصر حتى صرح مؤيدا قرار السادات بعدم تهديد القوات الدولية .. ومع ذلك فإن الأمريكيين لم يتحركوا ولم يضغطوا على إسرائيل ، بل أكثر من ذلك فإن كينسجر انتقد القرار المصري واعتبر توقيته سيئا ! . ورغم « الدعم السعودي » فإن أمريكا لم تعمل سوى ان طالبت بزيادة مسن الصبر ومزيد من المباحثات وحفرت على لسان فورد من خطورة الوضع في المنطقة وإمكانية تجدد القتال !

هكذا فشل الزمان المصري - مرة أخرى - على دور الضغط الأمريكي . عندما فشل كينسجر في المرة الأولى برر حكاهم مصر ذلك بعدة اسباب داخلية وخارجية أمريكية ، وانتظروا تغييرا ما في الموقف الأمريكي وعادت المراهنة والاتصالات واللقاءات وتم لقاء سالتزبورغ وتجدد ابل حكاهم مصر بالضغط الأمريكي ، ولكن هذا الضغط لم يعبر عن نفسه بأكتر من « كلام عام » .

ورجعت مصر تقول ان أمريكا هي وحدها القادرة على الضغط على إسرائيل ، ولكن القدرة على الضغط شيء ، واستخدام هذه القدرة شيء آخر !

وكما فشلت مباحثات التسوية الجزئية واصطدمت بالشروط الإسرائيلية المتصلية يقول المسؤولون المصريون ان على أمريكا ان تخفف وأن تقرر ماذا تريد ! فقد قدمت مصر كلها عندها .. ولم يبق الا الموقف الأمريكي ! . واعتبر حكاهم مصر ان في ذلك كله ارجاسا للسياسة الأمريكية بعد ان توثقت العلاقات المصرية - الأمريكية ، وأنه لابد - في النهاية - من ان يحزم المسؤولون الأمريكيون أمرهم ويضغطوا على إسرائيل !

ان التجربة الأخيرة أثبتت ان الرهان على « ضغط اميركي » مسألة وهمية .. او انها من أسلوب الحل الأمريكي نفسه ! . وأثبتت أيضا - ان مجرد قبول النظام المصري بالتسوية الجزئية يعني رضوخه واستسلامه للشروط الإسرائيلية .. فإسرائيل مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية تستثمر افراد مصر بالتسوية الجزئية .. بهذا الأفراد يعني المراهنة على أمريكا وعلى صداقتها وعلى « ضغوطها » الموهومة على إسرائيل ، ويعني تفكك العلاقات مع الاتحاد السوفياتي وما يؤدي إليه من اضعاف للمساعدات العسكرية لجيش مصر لا يمكن لتنوع مصادر السلاح ان تعوضه بحال من الأحوال بالإضافة إلى الأضعاف السياسي الدولي .. والافتراء يعني - أيضا - التخلي عن مقررات القمة العربية وعن الحل العربي الشامل ، وما يؤدي إليه من تفكك للتضامن العربي الفعلي ، ومن اضعاف للجبهات العربية المشتركة ومن استعمال النفط العربي والأموال العربية كسلاح فعلي للضغط على أمريكا وإسرائيل .. والافتراء يعني أخيرا التخلي عن حقوق شعب فلسطين الوطنية ، وما يؤدي إليه من اضعاف لنضال المقاومة الفلسطينية من طريق التآمر الامبريالي والرجعي الحالي عليها .

وقد استثمرت إسرائيل كسل هذه المعاني للأفراد المصري وضغطت على مصر و « عصر الليبونة » التي نهايتها ، وحشرت الموقف المصري في زاوية ضيقة .. ثم وقعت متصلة بشروطها للتسوية الجزئية ! . هذه هي فعلا نتائج الحبل الأمريكي ! .

ازدواجية السلطة أقصر الطرق إلى الجولة الرابعة

حتى إذا بدت الحكومة عاجزة عن ضبط حالة الأمن وتنجرت لسي وجهها أحداث من نوع التي شهدناها في الزيدانية ، والجنوب ، وبيروت الغربية كلها ، وكركلا أو مثل حادثة جاك المظوف وغيرها ، وبشلت في تطويقها ، فقدت علينا مبرر قيامها ووجودها وأصبح يوسع الأطراف التقليدية الأخرى فتح ملها من زاوية التساؤل من مبرر استمرارها . وبالمقابل أن ما يجع بين أقطاب التركيبة الحكومية في مواجهة هذه الجولات هو الإصرار على محاولة استلام الحكم عملا ، والترويج للفكرة العاللة بأن بقاء الحكومة هو الحل الوحيد للأزمة الحالية التي تعيشها البلاد ، وأن لا مانع من بقائها إذا كان توسيعها محفوفا بالمخاطر وصعبا . ويحق لنا أن نتوقع ازدياد زخم هذه التناقضات بين أطراف السلطة التقليدية بحكم ازدياد شدة التناقض الرئيسي الذي يقسم البلاد بين المشروء الكاثوليكي الفاشي الانتزالي من جهة والمشروع الوطني من جهة أخرى ، وبين القوى الرسمية ومراكز السلطة الفعلية الميمنة للمشروع الكاثوليكي والحركة الشعبية العريضة التي تجد في ما طرحه عليها الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية المنفذ الوحيد لانقاذ البلاد من شر فنتة جديدة ودعمها على طريق التقدم بواسطة تلبية المطالب الوطنية وإدخال التعديلات البرنامجين ، لا بل تمتعه ، سيضع البلاد باستقرار في حالة ناهب متبادل وسييسج للقوى اليمينية المتطرفة بالتمتع بالحوادث التي تبقى على الجو مقوترا وتضع المراقيل في وجه الحكومة ، وتوفر للحكم فرصة تصفية الحسابات مع الفريق السياسي الحكومي الذي اضطر اضطرارا إلى قبول شراركة .

وعلى هذا الأساس يمكن التأكيد أنه ، إذا كان سلوك الكتلاب ومن يدعمها في أجهزة السلطة يتجه كما تشير كل الدلائل نحو جولة رابعة ، فإن احتدام هذه التناقضات داخل الصف التقليدي هو من العوامل التي ترجع حدوث مثل هذه المواجهة باعتبار أن أقدام مراكز الحكم الفعلية على تفهم الوضع على مستوى واسع يسحب من الحكومة الوركسية الرابعة الوحيدة التي تملكها وتراهن عليها ، ويجعل وجودها غير ذي معنى ، عدا عن أنه كحل يتفجرها من الأداخل نتيجة اضطراب كل طرف فيها إلى الانتعاق بمسكركه الذي لا بد له من الانتعاق به لحظة الانقسامات الوطنية الميمنة التي تصيب البلد .

أي أن ازدياد هذه التناقضات الفوقية ، إضافة إلى اتساع شدة الخلاف بين الأشرعين الأساسيين الطروحين على البلاد ، إضافة إلى التخصير الكاثوليكي - الرسمي المعنوي للجولة الرابعة ، هي من العوامل التي تجعل مثل هذه الجولة النهائية المطلوبة بالنسبة للتحالف الذي يضم الكتلاب ويرفض حتى الآن التنازل عن قسم من السلطة للحكومة .

خياران أمام كرامسي

أمام هذا الوضع المعتقد يقف رشيد كرامي حيا خيارين لا ثالث لهما ، إما الاستمرار في محاولة استلام الحكم بالمصيفة التي مارسها حتى الآن ، صيغة تجنب معالجة القضايا الأساسية ، وهذا يعني استمرار حالة الصدام الجزئي بينه وبين بعض القوى « الخفية » دون أن يكون معه بالمقابل القوى الداعية التي تبغ استمراده ، وتصحية ، وتجد مصلحتها في استمراره قويا وفي بقائه على رأس الحكم ، وهذا يعني السير بخطى خفيفة نحو التوقيع ضحية للجولة الرابعة التي يجري الإعداد لها ، وإما السير باتجاه تحالف فعلي مع الحركة الوطنية على قاعدة مطالبها الأساسية والاستجابة لمتطلبات إعادة تركيب الحكم بها يأخذ بعين الاعتبار ، ولو نسبيا ، وزن الحركة الوطنية ، ومطالبها ، ويتعامل بإيجابية مع برنامجها .

وسا من شك في أن الخيار الثاني هو خيار الخلاص الذي ينطوي أساسا على إمكانية انقاذ البلاد من الجولة الرابعة وتناجها الوخيشة وذلك عن طريق تحقيق إصلاحات سياسية لم يعد هنا تكبر من الأخذ بها . وهذا الخيار سيكون من جهة تنافس استمراده الذي أتيح لرشيد كرامي احتلاله بفعل الظروف الاستثنائية التي برت بها البلاد وفي مقدمتها إلغاء الحركة الوطنية بظنها إلى جانب ذلك الفريق من السياسيين الذي من السلطة الغربية ومنع الاستئثار ببرابر الحكم لفئة دون أخرى وتحقيق حد أدنى من المشاركة في إدارة سياسة البلاد .

بالي أي من الخيارين ينحاز كرامي ؟

الثقة على صفحة ١٥

إذا كانت الحركة الوطنية اللبنانية قد استطاعت أن تفرض على الطقم السياسي التقليدي الحاكم استبعاد حزب الكتلاب من الحكومة الجديدة ، لهما لا شك فيه أن مختلف تكتلات هذا الطقم التقليدي ، على مختلف مواقعها ومصلحتها ، تصرفت على قاعدة نوع من التواطؤ الضمني فيما بينها هدفه الأول منع الحركة الوطنية من أن تترجم على مستوى الحكم ، ولو نسبيا ، وزنها الحقيقي في الشارع .

أي أن تكتلات الحكم المختلفة تصرفت بطريقة أرادت من خلالها جعل الحركة الوطنية تدفع لمن أصرارها على إسماع عزل حزب الكتلاب وذلك عبر تمرير حكومة هي في الواقع حكومة اللون الانتزالي الواحد .

صراع التقليديين

هذا التواطؤ الضمني بين مختلف التكتلات لسم يمنع من أن تعود التناقضات بين مختلف الأطراف التقليدية ، الإسلامية والمسيحية ، إلى الظهور مباشرة بعد تشكيل الحكومة على الشكل المعروف .

وعملا ، لا يمكن لهم ما جرى ويجري منذ تشكيل الحكومة إلا على أساس هذه التناقضات بين مختلف الأطراف التقليدية في تركيبة السلطة . فلقد نشب صراع فعلي بين مختلف هذه الأطراف وأصطلت القوى المتصارعة في جبهتين تضم الأولى منها : المراجع العليا وأجهزة الدولة الرسمية بما فيها بعض تيارات المؤسسة غير الخفية ، وحزب الكتلاب وتضم الثانية أقطاب الفريق السياسي الوافد إلى الحكم وعلى رأسه طيما كرامي وشيمون .

وجوهر هذا الصراع هو إصرار مراكز السلطة الفعلية في البلاد على الاحتفاظ بكامل مواقعها كما بنتها خلال السنوات الماضية من غير العهد وصيانة هذه المواقع من أن يتدهدها شركاء خثرون من وزن قطبي الوزارة الحالية ، وهو أصرار تجاهبه من الطرف المقابل محاولة مستمرة لاستلام مقاليد الحكم ، أو نصيب والى منه على الأقل يتناسب مع « سبعة » ووزن الفريق الجديد ومع الظروف التي جعلته إلى الحكم ورفضه نرضا وحرمت الفريق الأول أن يكون له هامش واسع من الاختيار .

ويزيد من حدة هذا الصراع كونه لا يطرح نصيب المسألة التقليدية الموروثة في تركيب النظام السياسي ، أين هو مركز القتل في الحكم ، وهذا هل هو رئاسة الجمهورية أم رئاسة الوزارة ؟ بل يطرح أيضا ، وهذا ما يكسبه أهمية مضاعفة ، المستقبل السياسي للبلد لمدة السنوات الست أو السبع المقبلة باعتبار أن لهامعة بنوعيه المجلس النيابي المقبل الذي ستحكم بانتخاب رئيس الجمهورية الجديد ، وباعتبار أن له علاقة وثيقة أيضا بنوعية العناصر التي سيجري زرعها في جهاز الإدارة بمصافاة ومراكزه الرئيسية وهذا أمر بدأت تضع ملامحه مع بوادر التشتيلات الإدارية حيث يفرض الصراع بين الأقطاب التقليديين صدور التعيينات بالوكالة والتقسيم .

كيف يتجلى هذا الصراع ؟

هذه التناقضات المتعقدة بين الأقطاب التقليديين تجل في عدد من المواقف والممارسات السياسية .

فهي تجل في أوليها في إصرار حزب الكتلاب على التفسير الوزاري في أقرب وقت تنقذ للتعهدات المخطومة للحزب بأن تكون الحكومة مؤقتة وانتقالية وبأن يجري توسيعها قريبا بعد إجراء مصالحة مابة تخرج الحزب من عزلته . ولا يستطيع حزب الكتلاب إلا أن يلج حول هذا الموضوع لأنه يكاد يكون الخاسر الأكبر من جراء التركيبة الوزارية الحالية التي قلّدت به خارج لعبة التوازنات القوية وعرضته لأن يشهد تقصلا في نفسه السياسي والشعبي من جراء استتباب حالة الأمن نسبيا وبدء طمسح الأنظمة في وجه الحزب ضمن الأوساط الشعبية التي أدى طويلا احتكار تطيها وحسابته على النتائج التي أوصلهم إليها مقابل « انجازات » وهمية .

وهي تجل في ثانيا في سياسة الامتثال المقصودة والمتعمدة التي تمارسها مراكز السلطة الفعلية تجاه الحكومة كي تبنيها من أن تتكسج كجسوس وصاية وتقرير لاختلاف الشؤون الرئيسية في البلاد خاصة وأن مستقبل النظام السياسي لسنوات طويلة هو اليوم موضع صراع بين مختلف الفروا : كما أصرنا .

من الطبيعي جدا أن تتجسد سياسة الامتثال المتعمد هذه في مجال الأمن لانقاذ الحكومة صفتها الانتعائية التي بررت تشكيلها أصلا وبررت القبول بها .

كسر كلا والبلاتات المغمومة

أثار البلاغ الذي أصدرته قيادة الجيش حول تعرض إحدى الدوريات لثلاث داخل بلدة كركلا من سجنها ستة قتال بائوكا واهتلال ستة مسلحين قد أوقوا لسي الحادث ؟ هذا البلاغ أثار ردود فعل واسعة على صعيد القوى الوطنية بشكل عام وأهالي كركلا بشكل خاص ، واعتبر الأهالي البلاغ مقصدا لحيطة احتقالات لصنف الشباب الوطني في البلدة من تصدى للثلاث الأساسية الأسبوع الماضي ، كما اعتبروا البلاغ مقصدا للتلقي الفعلي من المشاركة في الدفاع من البلدة في حال محاولة إسرائيل للانتقام من فشلها ، وأوضح ناطق باسم الإهالي أن الثيران النسبي استعدت الفورية كانت من دورياتها لم تلق اشعرا بقدمها لظلمة دورية إسرائيلية ، وهذا ما ظهر من التحقيق الذي أجرته قيادة الجيش .

تجمع المسيحيين المتزمنين : دعوة إلى تطرح الأزمة

أصدر « تجمع المسيحيين المتزمنين » بيانا شاملا حدد فيه موقفه من العلاقات التي صدرت مؤخرا من مقامسات مسيحية مختلفة : تصريح الإباتسي تيسس ، بيان البطاركة والمطرانية الكاثوليك ، بيان الرهبانية اللبنانية المارونية .

بشان تصريح الإباتسي تيسس ، أكد التجمع أن الإسماع العام الذي تبولت به آراء الإباتسي تيسس « الاستنزائية في طائفتها والمفرقة في انطوائتها » كان أبلغ رد عليها ، وأدى اعتقاده بأن هذه الآراء لا تابل الرهبانية جيبما ، ولا الرهبانية اللبنانية المارونية التي يرأسها تيسس .

وأقبل التجمع بيان البطاركة والاستاذة الكاثوليك « باريتاج » معتبرا أنه « يمثل نقطة تحول في تاريخ الكنيسة في لبنان » . وبعد أن حدد أجيال بيان البطاركة والاستاذة ، ومنها أدانته لكل تكل طائفي ومحاورته المقاومة بود وقهم ، وتأكيد على الجذور الإيجابية للأزمة وإعلانه مد اليد لجميع الأطراف ، أشار التجمع إلى فقرتين في البيان « تبيان الكنيسة أسيرة أهوالها خائفة » و « ما : ١ - دعوة الانقياد إلى الخطيئة الكاثوليك » ، في حين أن الموقف الإيجابي للكنيسة قد دخل هذه الدعوة واضوا بعيدا .

٢ - حيله من « الغموض والظلم » دون أن تعدد يفسرون حيل التزمين

لنحاذ نقابات الاضباب ، ونقابات العمال الزراعيين ومزارعي التبغ ونظامي البقاع !!



استفزاز بتفريق ارتد على الميليشيا الكاثوليكية

لم يجد حزب الكتلاب وسيلة لاستفزاز أهالي بخترين وبختين والشوير وكل منطقة المن سموي لتوكيل حفنة من الشباب تسبواح أعمارهم بين ١٥ و ٢٠ سنة وألمسي بعضهم مددا في السجن تراوح بين ٢ والشهر و ٢ سنوات ، انطاع مكتسب للعرب في بختين وهي القرية المنيعة المعروفة بوقاتها المتعارضة مع دولف حزب الكتلاب وبلفند الذي تبارسه الأحزاب التقدمية والعلمانية فيها .

استمعان هؤلاء بقرى صديابة من خارج البلدة والمطقة وحاولوا استفزاز الإهالي ما تطور إلى اشتباك جرى على أثر طرد الكاثوليكين الغزوا من البلدة ونشع نقاش مع شباب البلدة الذين حاولوا تفشيع مبرجيد انتهى إلى اقتحامهم بضرورة التخلي عن الفكرة وإلى اغترابهم بأن حزب الكتلاب وأمين الجليل شخصيا ، جرم إلى القيام بهذه الاستفزازات .

نحاول نذ مطلع الأسبوع الماضي نونج الإجراء في الحقيقة والتمسك أشكال بين القوى واطلاق النارأهالي على بختين وعلى الشباب الوطني في المشفارة في أن الرد العار من هؤلاء نوت عليه الفرصة وتلهسي بهاتل الكاثوليكيين صلبا الذي اعترف بأنه التي قبلة يدوية لشرير بختين .

وأخذ أهالي المنطقة أن تكل قوى الأمن جاء بالتقليد الكمال مع حزب الكتلاب وأن المدامات جرت لسي بختين ضد الوطنيين والتقدميين حيث اعتقل خطر المردوم بيت مخابل اسير الم في حين كان الرصاص يلعل في المصفاك الكاثوليكية وفي مخيم من المصفاك الكاثوليكيين دون أن يمار الدولة إلى القيام بأي عمل .

ويبدو حتى الآن أن الدولة ليست في محاولة استفزاز البلدة التي اجتمعت على عدم السماح لحزب الكتلاب باستمرارها وعلى رفض فتح بيت للحزب وعدم تأتة الفرصة للميليشيا الكاثوليكية حتى تقل نشاطها في بختين بيروت إلى الجبل ، وإلى المصفاك هذه المنطقة التي يطن الكاثوليكيون وأهاليهم وهم ٧٥ مليا .

نقابة كاثوليكية لعمال الميكانيك والهدف شق الوحدة النقابية

أثار القريسي نقابة ثانية لعمال الميكانيك اردود فعل واسعة لسي الأوساط العمالية والنقابية ، خاصة وأن هذا القريسي لم يناء لمصط سياسي مدروس ون قبل حوسسي الكتلاب والحرار . وعملا سرمان ما والسق وزير العمل والشؤون الشعموني نديم نعيم رغم أن ميسر عام وزارة العمل قد رد طلب التأسيس أكثر من مرة ، مما نسف الوزير لوكك على إعطاه القريسي على مسؤوليته الخاصة .

وقد حصل على القريسي بتأسيس نقابة ثانية كل من مسير حكيم وهو يفرض العمل في حزب الوطنيين الحرار وجورج حرب مسؤول الكتلاب في منطقة عين الزمانة ، وهذا الذي لا يعمل في الجهة مع أنه سجل اسمه في كارج الشرتوني القريب من بيت الكتلاب . وكان هؤلاء وعدد معهم لا يتجاوز عدد أصابع اليد قد نشلوا في انتخابات اللجنة التأسيسية لنقابة عمال الميكانيك التي يرأسها السيد عبدالكريم سيف الدين مما نسفهم للعمل على محاولة شق النقابة

وحدة الصف العمالي عبر تأسيس هيئة نقابية ثانية تسند « شرعيتها » ليس من وحدة العمال بل من علاقة أعضائها بالأحزاب اليمينية ونواطير أجهزة السلطة مع البين الفاشي . وكانت نقابة عمال الميكانيك والصلب قد أدانت القريسي نقابة ثانية باسم « نقابة موففسي وعمال شركست السيارات وممرالب الصليح » ووصفته بأنه اعتداء صارخ على الأبدية والحقوق النقابية . ووصف البيان الهدف من تأسيس النقابة الثانية بأنه شق الصف العمالي وشل نشاط النقابة الأساسية على الصعيد الإجمالي .

وتذكر الأوساط النقابية ، بسفوية مبررة ، المآلات التي وجهها انطون أيوب ، مفكر الكتلاب السياسي لحزب الكتلاب على صفحات « العمل » ، إلى « نقابي يساري » ، يدعو فيها للتفريق التقدميين إلى عدم اتحام الخلافات « السياسية » لسي العمل النقابي حفاظا على الوحدة العمالية !

كللك تسامل هذه الأوساط نفسها عن « حكمة » دولة أرباب العمل ووزارها من إجراءات المستعدة لثق نقابة خائفة لجرم أن الكاثوليك عزلوا من قيادتها ، في انتخابات شرعية ، ولير المستعدة للقريسي

حملة عمالية وشعبية ضد الصّرف الكيفي

بدأ الاتحادات والنقابات العمالية في مطلع هذا الأسبوع باطلاق حملة سياسية وجعلية واسعة تهدف إلى وضع حد لمحاولات تحميل الطبقة العاملة أعباء محاولة حزب الكتلاب تنفيذ مشروعه الانتعاري . من طريق محاولات كيار الراسياليين صرف عمالهم في أكثر من قطاع .

شركة « باكل » الأمريكية وإزالات على بوقتها من صرف عمالها البلاغ عدهم ١١٠ عمالا . رغم الاتهامات التي لفظها وزارة العمل من الوصول إلى حل ، وكل ما تفعله الوزارة وقطعة الوزارة هو أنها أعلنت مزجها على تطبيق تعديلات المادة ٥٠ المضافة بالصرف الكيفي . وهذا ما دفع الاتحاد العمالي العام إلى المطالبة بوضع يد الحكومة على الشركة إذا ما استمرت في محاولتها تشريد عمالها . وماحدث في شركة « باكل » ينطبق وسمعه على قطاع النسيج على الرغم من الاتفاق الأخير (النظر صمعة ») .

وفي القطاع الخلفي وجهت الإدارات للمضمرات والمئات من العاملين في هذا القطاع . هذا عدا من أن أجور أيام التعطيل الفسري لا زالت دون حل ، كما أن العاملين في هذا القطاع لقاء نسبة مئوية من الدخل لم يتقاضوا أي ترشا بلذ حواث صيدا تقريبا . ولوح أصحاب المؤسسات التقليدية والسيحية بصرف العمال تحت شعار القول أن هذا القطاع كان الأكثر ضررا في الحوادث . ويقوم الآنمطلو النقابات العمالية بأثارة هذا الموضوع مع وزير العمل والشؤون الاجتماعية وقد استطاع الحزب الكتلاب التبرع الذي قامت به هذه النقابات من تطويق محاولة صرف إدارة لطق « تيموس » لعمالها .

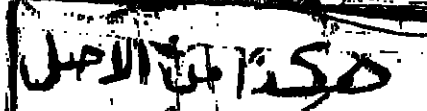


الحريّة

اصحاب الاختيار
محسن إبراهيم وشركة دار التمدد
العربي للطباعة والنشر

السعر في البلدان التالية :
لبنان ٢٥ ق. ل
سوريا ٥٠ ق. س
الكويت ١٠٠ ق. ك

مكاتب الإدارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارع بشارة الخوري
بجمر بن الخطاب - بمنطقة الحالبية - مجلة رأس النخ -
خاية مؤاد درويش
هاتف ٢٢٧٥٥٢ - ٥٠٠٠٠٠٠ - بيروت - لبنان



حركة من العمل

أزمة الديمقراطية اللبنانية

مواطن الاختلال ومنطـلق العلاج!

عهد التوافق بين النظام السياسي ومتطلبات التطور الرأسمالي

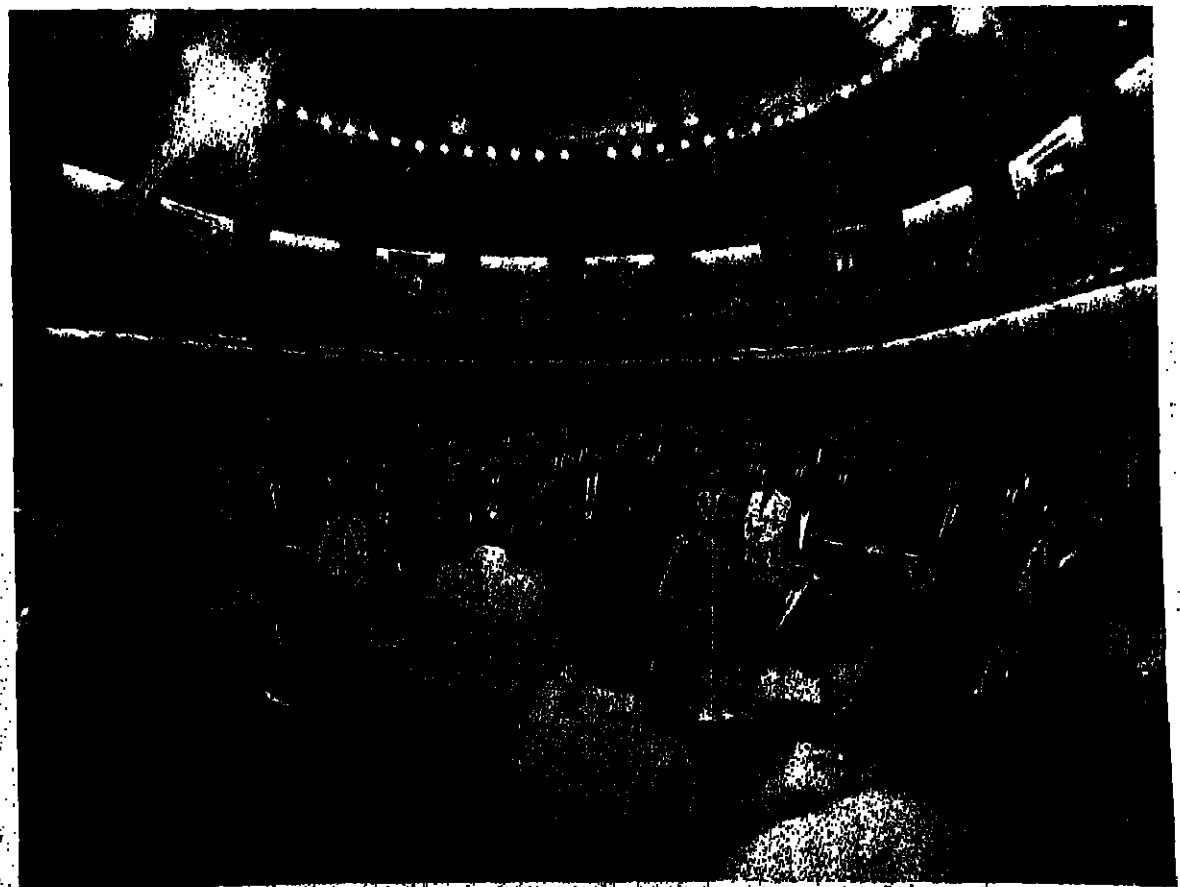
في الوقت الذي يتبنا اليسار والحركة الوطنية للعصدي لكل احتمالات « الجولة الرابعة » من محاولات تسريع الحل اللبناني - الفاشي بواسطة الاقتتال الأهلي ، فإنه يحكم أيضا على بلورة وتطوير برنامج الخلاص الوطني. ويولي أهمية خاصة للعمليات الضرورية في تركيبة النظام السياسي. ولا يشكل هذا البرنامج الحل الفعلي للأزمة السياسية الراهنة وحسب، لكنه يفتح طورا جديدا لمسي للفصل الجماهيري اللبناني - طور الانتقال من الدفاع عن مكاسب الحركة الوطنية اللبنانية (والفلسطينية بالطبع) وتعزيزيتها مواقفها في الشارع ، الى تحقيق انعكاس هذا الوزن الجديد على مستوى الحكم ومؤسساته السياسية والتجديدية .

والواقع ان الحوادث الأخيرة قد كشفت - بوضوح ما يمكن - مدى الاهتراء والاختلال الذي اصاب مؤسسات ما يسمى « الديمقراطية اللبنانية » ، والأزمة الكامنة وراء تلك الأحداث هي - في وجهها السياسي - أزمة هذه « الديمقراطية » . وقد بات من الأهمية بمكان - في سبيل بلورة البرنامج الرأسمالي وتحديد خط الفتح والتمثل الثوري ، ان نضع اليد على موطن الاختلال الرئيسي في النظام السياسي اللبناني ونعبر منطلق العلاج . وهذا ما نسمي اياه هذه المقالة .

لا شك في ان الأزمة المتفاقمة للنظام السياسي اللبناني وفيه الارتباط بنتائج التطور الرأسمالي وبالمكاسب المحسنة للديمقراطية اللبنانية طورا الأزمات المتجددة والمستعصية . وان نظرة الى التاريخ المعاصر للبنان تسمح لنا بان نتبع المراحل المختلفة للنظام السياسي في صلتها الوثيقة بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية .

والول ما يجب تركيزه ، في هذا المجال ، ان الذي ساد المهيمنين الاستغاليين ، الأول والثاني ، هو انكر قدر من التوافق بين نظام الطائفة السياسية وبين متطلبات النمو الرأسمالي .

أذاك ، كانت القسمة واضحة . البرلمان يشكل عصب النظام السياسي ، ويقوم على قواعد التمثيل العائلي والمشاري والطائفي . ومن خلاله ، يتأمن التوازن بين كبار رجالات القطاع السياسي ، يمثلي العائلات والطوائف والمناطق . وكان هذا التوازن السياسي - هذا « الأمن الطائفي » ، على حد تعبير ميشال شحبا - أقصى ما تحتاجه برجوازية مالية - تجارية نامية تنطلق من مواقع لها في بعض بيروت وجبل لبنان لاحكام دور الوساطة الاقتصادية الذي



تلبية بين السوق الغربية والداخل العربي . وكان جل ما تتوخاه هذه البرجوازية ادنى قدر ممكن من التشريع ومن تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد . أي كان التوازن الطائفي - السياسي هو الشرط الضروري للوضى الاقتصادية . لقد تمت السيطرة الرأسمالية على الاقتصاد ، في كنف نظام سياسي يستمد مقوماته من التشكيلات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية (التي نسميها عادة « شبه الاقطاعية ») . وأبرز ما تجب الإشارة اليه ، بالنسبة لأركان السلطة في تلك الفترة ، ان السلطة التقليدية السياسية ، التي حد كبير ، بيد اقطاب الاقطاع السياسي ، وأنه كان هناك تسمي لأملاك المشاركة الطائفية (ضمن الفئات الأصلية ، وضمن نظام الفئات الاجتماعية المهيمنة على الطوائف الرئيسيتين آنذاك ، السنة والوارثية) ، ولم يكن لمركز رئاسة الجمهورية ولا للجهز التنفيذي - الإداري (بما في ذلك الجيش) دور ملموس من حيث الهيمنة والتسلط .

الأزمة الأولى و « الحل الشهابي »

دخل النظام السياسي اللبناني أزمة الحادة الأولى في أواخر العهد الاستغالي الثاني (أي في عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨) وقد تضافرت عدة عوامل على تسريع الاقتتال الأهلي ، يمكن إجمالها بما يلي :

أولا ، بدء التناقض بين مشاكل النمو الرأسمالي (الناتجة بالدرجة الأولى من تجمعه وتطوره الفوضوي والاحتكاري) مع تدفق الرأسمال النافذة العربية (وبين مؤسسات أهم المختلفة وتشرعياته .

ثانيا ، على قاعدة هذا التناقض ، نشب الصراع الذي قادته البرجوازية والزعميات الاقطاعية السياسية المهيمنة على الطوائف الاستغالية بين أجل تحسين شروط شرائها في القطاع الاقتصادي والحكم على حد سواء . وقد وجدت هذه القيادة حيفا لها عند كاتلة الزعامات الأخرى المتفجرة من العهد الشيعوني . ولكنها خافت صراعا معقدة بالدرجة الأولى على قاعدة من الجماهير البرجوازية الصغيرة والمهاجرة والمهجرة المحرومة من فرص العمل والفرق بسبب العزاج الطائفية ، والساحطة على ما هوام المهادن الاستغاليين من شرائح واستغلال نفوذ واستغلال .

ثالثا ، على قاعدة هذا الصراع الداخلي ، نشبت الفتن الوطنية والقومية العربية تديلا وتديلا . إذ انفتحت المعركة لعهد شيعوني - بيد سياسته الخارجية القاتلة على الأجزاء السائر للغرب الاستعماري ، ومحاولة ربط لبنان بمجلة الاطلاق العسكرية الاستعمارية ، وعدالة السائر بقيادة حركة التحرير العربية المتطلبة بالقاصرة - تقول انفتحت هذه المعركة مع التيار الوطني العربي العام المتأخم للاستعمار الكلي - سكسوني ، بشكائه المباشرة - والرجعية العربية المبدية والصهيونية .

على ان الذي يهينا من هذه الأزمة السياسية الأولى هو طريقة معالجتها على يد الحكم الشهابي . المظاهر الرئيسية لهذه التحرك كانت معروفة - إعادة بعض التوازن السياسي لبنان العربية ، والعمل على تحديث و « عصونة » الاقتصاد وشبه تطور الرأسمالي ، وربط الاطراف بالمصالحية والخصم الضمائم ، وبالتالي بد شبكة العلاقات الرأسمالية الى الربح والسعي لتسليم فئات اجتماعية وطائفية جديدة ضمن النظام من توسيع الجهاز الإداري ، الى آخره . والواقع ان ما سمي « الإصلاحات الشهابية » مثل ، على صعيد الحكم وركائز السلطة ، خلا يلقب حول أزمة المؤسسات السياسية - والبرلمان على وجه الخصوص - دون التصدي المباشر لها .

تعد اتجه العهد الشهابي ، أولا بأول ، الى تعزيز مركز رئاسة الجمهورية . وجات السلطة التنفيذية قائمة على التوازن بين الرئاسة من جهة وبين جهاز اداري وتنفيذي منضخم ، يلقب حول الإدارة الفاسدة بواسطة المصالح المستقلة التي يتودها كتقراطيون يدينون بولاء مباشر لـ « الشخص » . وقد لعبت الأجهزة التنفيذية

العسكرية دورا متناميا ، يقوم بالدرجة الأولى على لحم الصراع الاجتماعي وتجيده . أما الحكومات الفعالة في ذلك العهد ، فكانت تلك التي شكلت امتدادا لمركز رئاسة الجمهورية ، والتي حكمت هي ايضا ، من وراء ظهر البرلمان ، بواسطة المراسيم الاشتراعية . واعتهدت على كثرة نيابية طيبة تسمى وراء مصالحها خارج إطار الجهاز التشريعي الأول في البلاد . فكانت أطول الحكومات برئاسة رشيد كرامي . وفي ظل هذا الوضع ، كان البرلمان يتوالد وتزداد هاشيته بالنسبة لمراكز السلطة الفعلية المجددة في رئاسة الجمهورية وما يتبع له مباشرة من أجهزة تنفيذية (ادارية وعسكرية) .

باختصار ، فإن تعزيز الجهاز التنفيذي - القيمي على حساب الهيئة التنفيذية كان أبرز سمة للحكم الشهابي .

الجروح المتراكم نحو الحكم الفردي والاحتياطي الفاشي

وبغض النظر عن التبع التاريخي الدقيق لفترة ما بعد حكم فؤاد شهاب ، يجب تسجيل الحقيقة التالية . وهي ان مراكز الحكم اتخذت مضامين مختلفة كل الاختلاف عن السابق . ففي حين كان المفترض ان يجسد توازن الصلاحيات بين السلطات الثلاث « الشراكة » - والتوازن بين الطوائف كقوى سياسية مهما تكن متفاوتة - وجزئية - فان بروز وتوطد النظام الرأسمالي سرعان ما اكتسب معنى الاستئثار الطائفي - الفئوي . وهنا ساد شعور عريض بان هذا النظام الرأسمالي ، وتواصله المباشر مع أجهزة التبع والادارة ، قد تحول الى موقع للتمييز الطائفي ، كاللنا من كان شخص رئيس الحكومة او رئيس المجلس النيابي .

ومما تكن الأهمية البالغة للتطورات التي مررته السنوات الأخيرة فإن انهيار المؤسسة الشهابية عام ١٩٧٠ ومعدودة « القطاع السياسي المتضرر » الى الحكم ، قد ضاعفا وضعها من سيات النظام الرأسمالي الالف الذكر . بالتفصيل ، حدث كل هذه التطورات في فترة أزمة اجتماعية ، لم يعرف لبنان مثيلا لها من قبل .

وكان من أبرز نتائجها ليس مجرد نمو التكون الطائفي في المجتمع اللبناني . ولكن ايضا وبشكل خاص زيادة الحرمان الاجتماعي والسياسي والتفاني للطوائف المحرومة أصلا من جهة ، وتقليص امتيازات وتدهور مستوى معيشة أكثرية أبناء الطوائف المستغلة « طوائف ذات امتيازات » من جهة ثانية .

على ان النتائج السياسية لأزمة التطور الرأسمالي هذه هي أبرز ما ندرى التأكيد عليه هنا .

١ - خلل فادح في مواقع « التوازن الطائفي » على صعيد الحكم ومؤسساته . هذه المؤسسات التي قامت أصلا كرد على هذا الخلل ومحاولة التصحيح وتقليصه . ولهذا قلنا ، في مناسبة سابقة ، ان صيغة الحكم الحالية تشكل انعكاسا لا تطورا ، بالقياس الى بيان ١٩٤٢ . وأبرز معالم هذه الانعكاس ، مثلا ، ان المؤسسة في الغنية غلب عليها اللون الفئوي الواحد ، وولدت شرائحها السائرة مع الميليشيات الطائفية - وعلى الأخص حزب الكتائب الفاشي .

٢ - تكريس النظام الرأسمالي الذي يملك صلاحيات شبه مطلقة ، دون إمكانيات فعلية وقوات دستورية فعلية لحاسبته رسميا وشعبيا على ممارسته لهذه الصلاحيات ، ومن هنا الزواجة الواضحة في السلطة ، بين مواقع الحكم الفعلية - المحسدة في مركز الرئاسة والمؤسسة في الغنية - وبين « واجهات الحكم » ، وعلى الأخص الوزارات التي يجري استغلالها وتحميلها مسؤولية أخطاء ومراجحة سياسات « المراجع العليا » . كل هذا في الوقت الذي تزداد فيه هاشية البرلمان واقتفاده الى الصلاحيات وعزله عن مجرى الأحداث الحسية الحاصلة بالبلاد .

هكذا من الأصل

٣ - تصور هذا « الحل الرأسمالي » - ودعما بالقصص التبعات الذي أبدته وتبنيها اوساط البرجوازية - من التصدي لاية مشكلة جادة من المشاكل الوطنية والاجتماعية والسياسية الأساسية التي تواجه البلد .

وأذا كان الحل الرأسمالي الشهابي الأداة السياسية لتنفيذ مشاريع الإصلاح وتنظيم النمو الرأسمالي ، فإن هذا الحل الرأسمالي نفسه - في فترة ما بعد حكم شهاب - تحول الى عنوان للتخبط والمعجز من معالجة أي من القضايا الأساسية التي طرحها الأزمة الرأسمالية .

وعلى قاعدة هذه النتائج ، بدأت التنظيم السياسي اللبناني مفتوحا أمام كل الاحتمالات التي شهدنا مبنات عنها في الأونة الأخيرة . من بومار دكتاتورية مدنية ، الى مشاريع قيام حكم عسكري ، الى بروز واستئثار الاحتياطي - الفاشي ، الذي لن يؤدي في لبنان بسبب طلبه الطائفي ، الا الى الاقتتال الأهلي ومخاطر التقسيم و « الفبرصة » .

مواطن الخلل ومنطلق العلاج

بعد هذا الاستعراض لراحل تطور أزمة المؤسسات السياسية - على ما فيه من انحصار وتضييق - بات بإمكاننا ان نحصر موطن الخلل الرئيسي في النظام السياسي اللبناني ، بأكبر قدر ممكن من الدقة .

فإذا كان العنوان العام للأزمة السياسية هو نمو التناقض بين قضايا تطور الرأسمالية ، وتاريخها ، وبين المؤسسات السياسية المرتبطة الى التشكيلات الاجتماعية قبل الرأسمالية - فان جوهر هذه الأزمة كامن في صلة تضاميا للتطور الرأسمالي بالمؤسسة البرلمانية على وجه الخصوص .

ففي الوقت الذي كان فيه تطور البلد الاقتصادي يسير باتجاه توحيد النسبي في ظل هيمنة العلاقات الرأسمالية ، وتضخم المدن على حساب الريف ، وفي الوقت الذي اطلقت فيه أزمات هذا التطور الرأسمالي قوى ومصالح اجتماعية جديدة ومتصارعة ، ظل البرلمان - في نظامه الانتقابي ودوره ضمن مؤسسات الحكم - مشدودا الى قواعد التمثيل المحلية العشائرية - الطائفية ، يعمل على تقنين هذه المصالح والقوى وتجاهلها . وإذا به « الحل الرأسمالي » يأتي ليكرس نمو الصراعات الاجتماعية والسياسية خارج الأطر الفعلية للمؤسسات الحكم التمثيلية ولتؤكد الخلل الفادح بين موازين القوى داخل الحكم وموازين القوى خارجه .

ان تخلف البرلمان عن ان يمثل - ولو كحد أدنى - القوى الفعلية المتصارعة في الساحة اللبنانية ، بتوازناتها الفعلية ، وهاشية دوره المتزايدة هما موطن الخلل الفعلي ، والسبب الأول صدي ، ولو مخففا ، لقضاياها ومشاكلها . وتطلمعاتها . مع وجود أقلية متناقضة ، « مجللة » في البرلمان ، لكنها في الوقت ذاته عاجزة عن ان تعطي لهذا التمثيل أية فاعلية تذكر . والمدخل الى أي علاج للأزمة السياسية الراهنة يكون إعادة الاعتبار لدور البرلمان . فعلى قاعدة إعادة الاعتبار هذه يجري لجسم استفعال الموقع الرأسمالي ، ويعاد ترتيب التوازن بين مواقع الحكم . مثلا يفسح المجال واسعا أمام اضطراج القوى الفعلية ، التي اطلقها النمو الرأسمالي وأزماته القتالية ، ويتحول الحكم فعليا الى محصلة لاضطراج هذه القوى ، بتوازناتها ، ويراجعها وخياراتها المتناقضة .

مجلس واحد على قاعدة التمثيل النسبي والدائرة الواحدة !

لذلك كله ، فإن الحل الوحيد الذي يحمل الخلاص هو الحل

الديمقراطي - البرلماني ، الذي يسمح للاكثرية الشعبية بان تجد فيه معنى التعبير عن مصالحها وقضاياها . وقاعدة هذا الحل التغييرات الأساسية المطلوبة في تركيبة المجلس النيابي (والمجالس النيابية الأخرى) ودوره . وعلى هذا الصعيد برز أهمية التعديلات الثلاثة التالية :

□ إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي السياسي . وهو الإجراء الذي يضرب قاعدة أساسية من قواعد تخلف وهاشية النظام التمثيلي اللبناني دون ان يؤدي ، من جهة أخرى ، الى طغيان في التمثيل الطائفي يهدد طائفة من الطوائف بالتحويل الى أقلية مضطهدة .

□ اعتماد التمثيل النسبي واعتماد لبنان كدائرة انتخابية واحدة . وهو التعديل الذي يتيح جملة من التطورات أهمها الانتقال من التمثيل الفردي - العائلي الى التمثيل بواسطة الأحزاب والكتل السياسية المعبرة عن أوسع قوى اجتماعية وسياسية ، كما يتيح ادق قدر ممكن من التمثيل لكافة القوى مهما تكن صغيرة ، ويفسح المجال واسعا أمام المنافسة والصراع بين برامج وخيارات وطنية شاملة ، بدل الوعود بتعيينات وتفضيحات فردية وعائلية . وهو الإجراء الذي ينهض في وجه القواعد الحالية للتمثيل القائمة على الفناء أصوات ومصالح أكثر من ٧٠ بالمئة من اللبنانيين (بين أصوات لا يدلي بها يوم اقتراع وأصوات تقترع في غير أماكن سكناها وعملها - أي تقترع لن لا علاقة له بمصالحها المعيشية اليومية) .

وبناء على هذه الإصلاحات في النظام الانتخابي ، يمكن إعادة الاعتبار للمجلس النيابي كمصدر فعلي للسلطات ، الهيئة التنفيذية الأولى في البلاد ، ويأخذ جنل الاكثرية والأقلية بداء ، وتنضبط ورؤب السلطات التنفيذية الأخرى من رئاسة الجمهورية الى الوزارة والادارة . وباختصار ، فإن إصلاح النظام الانتخابي هو المنطلق الفعلي لمعالجة أزمة « الديمقراطية اللبنانية » وبمطلق كافة التغييرات الدستورية والسياسية الأخرى .

والذي يؤكد ان هذه الإصلاحات المقترحة ليست « ساقطة من نوق » هو ان المجري الفعلي الذي اوصفنا اليها هو عملية تجربة تاريخية فنية طويلة في مير النظام السياسي اللبناني ، يرقى ان نقر في وجه هذه الاقتراحات اسئلة كثيرة ليس هذا المجال لدراسة فيها . لكننا نسحق أهداها : ما هو الموقف المتوخى للبرجوازية تجاه هذه التعديلات في نظامها السياسي . والحقيقة أننا ، في استعراضنا لأزمة النظام السياسي ، كنا نستعرض ايضا أزمة الديمقراطية للبرجوازية اللبنانية ، غير مقتضين ان خيارها الراجح حتى الآن كان يبيل باتجاه الحل الرأسمالي ، والحكم الدكتاتوري القيمي ، والتواطؤ مع الحل الفاشي . والأكيد ، على كل حال ، ان هذا الخيار الديمقراطي الذي تقدم مطروح ليس على البرجوازية وحدها وإنما على كافة طبقات المجتمع اللبناني ، وعلى الأخص على الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى الدنيا (التي شكلت بعض مصالحها وقودا للهاشية الكتائبية) ، وهو خيار لا يثير من طبيعة السلطة الرأسمالية ، مع انه يحسم قرارها حول نظامها السياسي ، وهو امر يشكل مجالا رحبا لنمو التفسلات الشعبية ، لا العكس .

ومما يمكن من ابر ، فإن قوى الحل الديمقراطي واسعة وقوية ، وقد تفجعت عبر فضلات طويلة ومبررة . والجديد في الخبر المتروكي على البرجوازية الان انها قد أخذت « حلولها » - الرأسمالية والتقية والعسكرية والفاشية - على امتداد مجابهات عسكرية ثلاث وفي ذلك دروس بليغة يجب ان تساعد على الحسم ليس بين الإصلاح الجزئي والثورة الشاملة ، وإنما بين التنازلات والتغييرات الديمقراطية وخطر الدمار الشامل وهيكلة وحدة البلد .

وهذا الخيار ملح الآن أكثر من أي وقت مضى !

هكذا من الأصل

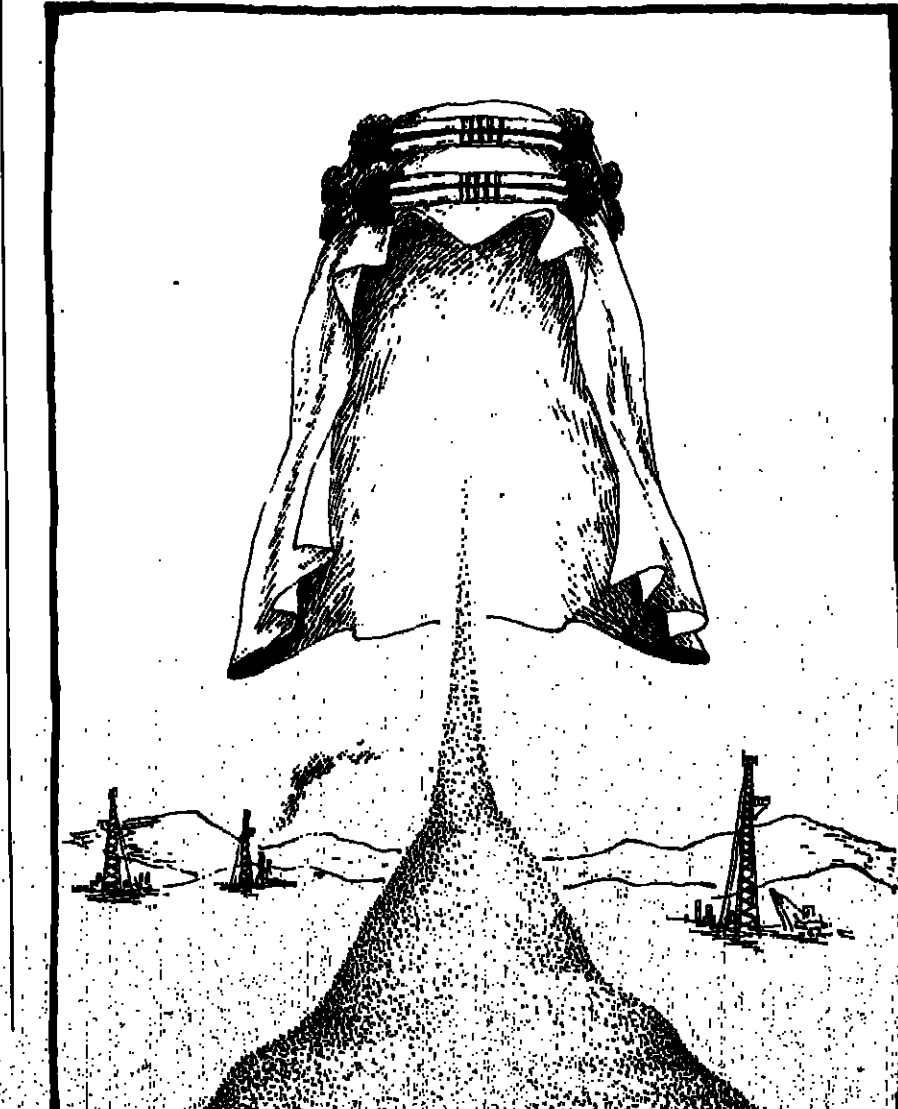


تنويع عربيّة

الذهب الأسود يصل إلح باريس

البرول بأسماء التكتيكية التي تشمل المجال (نفس التعرّف الجبركية) كما أن موفد فرنسا من التراجع الأسريالي من الخلقطة الحظلة معروف أيضا ، فهي مع تعديل الحدود بشكل « بفين سلامة إسرائيل » . كما أن الرئيس الفرنسي عندما تكلم عن حقوق وطنية للشعب الفلسطيني لم يفتي ذلك وعلى حد قوله « إلا ما عني نورد » أي خلق وطن ما للفلسطينيين « لا يسي باموطوحات إسرائيل » .

مع ذلك فإن فرنسا نفتي كل سياستها هذه بسل من الشعر الفرنسي على حد قول أحد الدبلوماسيين البريطانيين ، وهي نطسج من وراء ذلك إلى حل مشكلة الطاقة ويجاوز الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها . فقد اشترت فرنسا من السعودية في عام ١٩٧٢ ٢٢ مليون طن من البترول الخام ويبلغ يصل إلى ١٤ مليار فرنك في حين أن صادراتها من السعودية لم تتجاوز قيمته ٦٠٠ مليون فرنك . وفي خلال الزيارة الأخيرة للبحر بعد هاولت فرنسا تغطية هذا الفرق بين ما تستورده من السعودية وما تصدّره إليها ، وقد استطاعت تعديل الاتفاقية السابقة التي أبرمها جويسر عام ١٩٧٢ ، بحيث صار لفرنسا البترول المباع إلى فرنسا لا يتجاوز ذلك المبلغ السنوي « الزامكو » . وتحاول فرنسا هنا بمبادلة



صرح دبلوماسي فرنسي عشية وصول الأمير عهد رئيس الوزراء السعودي إلى باريس في ٢٦ تموز الماضي بأن « فرنسا تستقبل صديقا وضيفا كبيرا وستعمل كل ما في وسعنا حتى يكون مراحنا وراحيا » . ولم يكن هذا الترحيب مجرد كلام بيروقراطي فقد أحيط الأمير السعودي باستقبال لا حد له بل أن هذا الاستقبال تجاوز البروتوكول المجهود لدى استقبال الشخصيات السامية . وعلى ما يبدو فإن الفرنسيين قد قطعوا نمار هذه الزيارة ، وأن الاستقبال الفرنسي قد عمل بمعموله ، فقد وقع الطرفان اتفاقية للتعاون في مجالات الطاقة والصناعة والتجارة . كما اتفقا على إقامة اتصالات دورية ، وخلق لجنة مشتركة فرنسية - سعودية من أجل الاستثمارات السياسية المستمرة بل أكثر من ذلك ، فإن وزير المالية الفرنسي تحدث عن قرض سعودي لفرنسا يصل إلى ٨ مليار فرنك . أما البيان النهائي الذي أعلن عنده انتهاء الزيارة فقد تحدث عن « العلاقات الراملة بين البلدين في جميع المجالات ومن تالتي وجهات النظر » .

أن هذه الزيارة والاتفاقيات التي نجحت عنها تدرج مادة تحت اسم « زيادة التعاون بين البلدان الضامية المقدمة والبلدان المتطورة » لكن الاتفاقيات الفرنسية - السعودية تجاوز كثيرا هذا الإطار ، فهي لا تقع في الدائرة « التعامل مع صديق للعرب » ولا « استيراد التكنيك مقابل البترول » فقد بل تدخل نسي دائرة حلف القوة المضادة على المستوى العالمي .

هل فرنسا صديقة للعرب ؟

دابت الصحافة العربية ببجلاء تقريبا بتجديد ومحو السياسة الفرنسية « المعلقة » إزاء الشرق الأوسط وتحويل « الحماس الفرنسي » للقفية العربية بل تكلمت أحيانا عن « فرنسا العربية » ولم يكن هذا التحويل مجانيا ، بل كان يهدف لاستبدال امبريالية باغري ، فبعد ظهور تمسك أميركا اللاتينية بأمريكا أخرجت بعض الأنظمة العربية « تمسكها بالعرب » التي براسها شيكا ، فالخضمية الأولى في فرنسا هي بونيتونسكي وزير الداخلية اليهودي البولوني الذي يرأس جمعية الصداقة الإسرائيلية - الفرنسية ، وهناك « كوكلوب » وزير العدل ومحامي الصهيونية في فرنسا ، وهناك وزيرة الصحة وغيرها .. وفرنسا كما نعلم من الدول الخمسة جدا لأعضائها

فيستنام المسيرة الثورية نحو بناء المجتمع والإنسان الجديد

- لا تقريط في ستمير زراعي واحد من الأرض ..
- إعادة تثقيف وتربية العناصر المعيلة ..
- معارم الممتلكات .. حتى آخر عزة وقرقة بالية ..

الأرض المحروقة التي انتهجها الإمبرياليون ، والشعار الأساسي للثورة الزراعية هو : لا تقريط في ستمير زراعي واحد « والأرض لن يزرعها » . ومن الشاغل المتميز التي سيمثل على الحكومة الثورية في الجنوب مجابهة هي مسألة الإيدي العاملة . والتفريط هنا هو أن هناك نص في الإيدي العاملة وبطالة في أن مما « في منطقة الغلثا يتراوح موسم العمل بين ٢٥ شهر في السنة وذلك بسبب استخدام الكتفنة الزراعية ولكن الرقيق فإن يعبر أن حل هذه المشكلة قد يورده وجود أعداد ضخمة من الماطلين من العمل الذين كانوا يعملون في الأجهزة العسكرية والبوليسية والإدارية في النظام المعيل السابق . فهناك على سبيل المثال ١٢٨.٠٠٠ جندي وضري ٢٢.٠٠٠ موظف (أي ٨ في المائة من إجمالي عدد السكان) . وإذا ما استطينا الماطلين الإداريين الذين أعادهم الحكم الثوري إلى الخدمة ، فإن ما يبقى من هذا الجهاز الضخم غير المنتج ، قد يصبح جيشا من الماطلين من العمل سيقدمه ويشجعه الحكم الثوري على الهارب والعمل في الريف . ولكن الرقيق فإن يقول أن تفرغ المسند لصالح الريف لن يحل المشكلة « لأن القوة العاملة هذه لا تضم المخصصين ، فالعناصر المخصصة من الجيش السابق لا تتعدى العشرة في المائة . وفي سبيل دفع الزراعة والاقتصاد بوجه عام إلى مرحلة الإنتاج الضخم ، ببجته جيش من العمال من ذوي المستوى الجيد ما يتعلق بالمعلومات العامة والتقنية . وتمثل الحكومة الثورية الآن على أحداث ثورة في البرامج التعليمية من شأنها أحداث فترة نوعية تؤدي إلى تغير اتجاه الطلاب نحو التخصص في المجالات الأدبية والعلوم (وهو ما كان يفرض عليهم مجتمع الخدمات السابق) إلى التخصص في التعليم التقني والمهني بما يتوافق مع أهداف الثورة بتحويل المجتمع إلى مجتمع إنتاجي وصناعاتي وزراعي ، والصورة

الموجودة حاليا في فينام الجنوبية حيث يوجد لبط واحد فقط من أصل ١٥٦ يتابع دراسته في التعليم التقني ، ستبقى خلال سنوات قليلة ، كما تشير إلى ذلك بيانات الحكومة الثورية .

« حتى آخر عزة »

وفي أعقاب تحرير سيلون ، بدأ السوار بفرز كافة الممتلكات الموجودة في البلاد ، وأعطوا على كل الحسابات المصرفية وأسمهم الشركات الأجنبية . ويقول صهاقي فرنسي أن وحدة الثوار في سيلون فرضت أدوات أهم كارتاج في سيلون ... « حتى آخر عزة » . وكذلك الأمر في غنق كونينثال المرمم والذي تحول إلى شق لساكن الكادرات السياسية ، فقد عيبت السلطات إلى إحصاء كاتفنة الموجودات بما في ذلك الخاشف والفندق البالية ...

وإذا كنا نكلم من قطاع الخدمات نسنن الفوري الإسراع في القول أن هذا القطاع قد شل نائيا في أعقاب تحرير العاصمة . ولكن الحكومة الثورية تعبر أن هذا الشلل والإتجار ضروريان إلى إبعاد العدو . وذلك لتحويل حياة السيلونيين وتعويضهم على لوط الاختار الذاتي . ذلك أن نحو سيلون كان مرده إلى الحرب والأموال الأمريكية . وقد أعلن مناضل في لجنة سيلون بقوله « بجيتا كسر آلة إنتاج الخدمات البورجوازي باتص سرعة ممتدة » .

وعملت الحكومة الثورية التي تأسس كافة الصانع والمؤسسات التجارية والمصرفية في البلاد وتم تشكيل لجان مالية للإشراف على المؤسسات الأمية . وقد حققت هذه اللجان انتصارات كاسحة خلال فترة وجيزة من الوقت ويكني القول في هذا الصدد أن فعال مصانع غورومست الذين يبلغ عددهم ٢٢٦ قد زادوا الإنتاج من ٥٠ ألف طبة إلى أكثر من ٢٠٠ ألف طبة في اليوم بمجرد أن أصبحوا هم

« أن قيمة أي مجتمع ما تعود إلى نمط العلاقات السائدة بين أفرادها ، النظام القديم كان نظام استغلال الإنسان للإنسان ، لم يكن هناك إلا علاقات اقوياء وضعفاء .. الزعة الفردية كانت قبل وفوق كل شيء .. اللؤم والاستعباد كانتا السمتين الأساسيتين . الدوازل كان يحكم كل شيء » .

وتضيف صحيفة « سايفون الحرة » : « بعد التحرير الكامل للبلاد ، يريد الشعب أن يخلص مجتمعا متقدما .. سعيدا يتوافق مع التقاليد والتماط الثورية للشعب الفيتنامي » .

أقسي من معارك التحرير !

فيتنام ما بعد التحرير منفتحة على الدنيا في معارك قد تكون أصعب وأقسى بما لا يقارن مع معارك التحرير ، هذا في الوقت الذي لم يستطع فيه العالم بعد من القضاء على انداء من نشوة الانتصار الفيتنامي .. ولم يستطع الماطلون الاستراتيجيون وضع الحسابات الدقيقة بعد للآثار الحقيقية الضخمة التي سبقتها الانتصار الفيتنامي على ميزان القوى العالمي بين قوى التقدم والاشتراكية وبين قوى الاستعمار والإمبريالية .

الثوار الفيتناميون يدركون بالطبع الأهمية البالغة لنتائج ثورتهم الظاهرة بالنسبة لسيرة الثورة العامة وهم يعملون الآن « لتفطيش » جنوب شرق آسيا برمتها من أرجاس الإمبريالية والرجعية . بيد أنهم يدركون كذلك أن الثورة الحقيقية والأصعب قد بدأت لونها في الداخل : مسألة بناء مجتمع جديد .. والأهم من ذلك بناء الإنسان الجديد .

« يجب أن نعمل بحيث يحصل الإنسان في كل عائلة قرية وشارع ، صديقا لأخيه الإنسان . أن نهارنا وجهانا لسكون أكثر جمالا بفضل الملائكة الاشتراكية الجديدة بين البشر في بلادنا » .

وفي إطار مثل هذه الدوافع الثورية دخلت جبهة التحرير الوطني الفيتنامي ومركتها للقب الإضراف في فينام الجنوبية رأسا على عقب وفي كافة المجالات .

الطورة الزراعية

توصل العالم الاقتصادي الفيتنامي ثا كانغ نفي في دراسة مفصلة من الزراعة في فينام الجنوبية إلى النتائج التالية : « أن الزراعة في بلادنا تتجه باناق جيدة ولكنها تواجه مشاكل عديدة : فالمساحة المزروعة توافي حاليا ٢ ملايين هكتار من أصل ١٧ مليون هكتار . ومن الممكن استصلاح مليون هكتار خلال السنوات القليلة المقبلة ومليون آخر على المدى البعيد » . ويضيف « في منطقة دلتا الميكونغ الخصبة يصل معدل إنتاج الأرز في الهكتار الواحد إلى طنين فقط بينما يصل في فينام الشمالية إلى خمسة أطنان . ولذلك يتعين أن منطقة دلتا الميكونغ أن تنتج وحدها ١٦ مليون طن أرز في السنة في مساحة لا تتجاوز مساحة مليوني هكتار فقط وخلال مصادين سنوية » . « ستميتقز واحد »

وهذه الخطة الطموحة ليست بمستحيلة للتبلي في فينام في ضوء الإنماط الثورية الجديدة من علاقات الإنتاج وأيضا نسي غود التغيرات الفنية التي اكتسبها الشعب الفيتنامي في الشمال . وحتى في المناطق الجنوبية التي كانت مبررة والتي كانت تحلق المجرزات لإنتاج الأرز في الأراضي تحت التخصيب الجنوبي والجزري الأمريكي والرجمي برغم سياسته



المشرفون على ألسن .

بناء الإنسان الجديد

ماذا من بناء الإنسان الجديد ؟

أن السلطات الثورية تخلق بيئة وصلاية أن مما الجو القاسم لولاية الحياة الجديدة وتطور طرائق التفكير والمعدات الموروثة من النظام القديم الذي حوله الإمبريالية - الامبريكون والرجيمون الماطلون إلى غابالفساد وأمراسي نفسية .

وتقوم وحدات الثوار الآن بإعادة تربية وتثقيف كافة العسكريين والإداريين والموظفين في الحكم السابق . وتختلف جلسات إعادة التربية باختلاف الرتب ، فبكار الضباط والوفدات ورجال السياسة من نواب وشيوخ ووزراء يتابعون الدروس مدة شهر . أما صغار الضباط فبناؤون مرحلة تثقيفية أطول . في ما يتعلق بصغار الموظفين والعسكريين تالدرس تم خلال ثلاثة أيام .

اليوم الأول : شرح تفصيلي يرهن لهم أنهم كانوا ملثمين لأن بندقية السم - ١٦ لا تطلق رصاصا تؤدها !

اليوم الثاني : مناقشة الشرح التفصيلي في تجمعات صغيرة .

اليوم الثالث : مراجعة عامة .

وفي آخر الدورة يعطى « للطلاب » أفادة تسجل لهم بالبحث عن حل تحت « أشراف رؤساء اللجان في كل حي » ، كما يرسل تقرير إلى الشرطة عن كل عسكري قديم وهي التي تقرر متى تعيد له حقوقه المدنية .

وقد نسر الجنرال فران خان درا رئيس اللجنة العسكرية الإدارية في سيلون معنى هذا التدريب فقال : « إنها الضباط والعسكريون ورجال الشرطة وموظفو الإدارة القديمة المائلة ... قبل أن تكونوا معاد للعدو كتم نلاصين وممسال وموظفين . أن انتصار الشعب يعطيكهم الفرصة لكي تعودوا لحياتيين أصيلين وتعودوا إلى قولكم وهرمكم ومكاتبكم . أن أصفافة الذرية والتفكير عن طريق العمل سوف فعل بتمسككم الشخصية وتسامهم في الوقت ذاته في إعادة بناء البلاد . أن المائلات التي نضم أعضاء إبعادوا من الطريق التسليم هي ضحايا النظام - الدية الإبركي . أن الثورة تنظم مصيبتهم وتشاركهم فيها . ليحصل الشعب مسؤولياته بالإعمال لكل انسان باعدوا إلى الطريق الحق » .

والقائون على دورات إعادة التربية هذه لا يعطونها عقابا إذ أن كادرات التسمبال تلتقي في الأخرى « دورات تصحيح » العام ١٩٥٢ في سبيل التخصي لعملية الإصلاح الزراعي .

لا أنقاص

أن إعادة التربية الإجبارية هذه هي الدبر الوحيد الذي أخذ ضد تصار النظام المعيل السابق . فالسلطات الثورية ، بعد فترة طويلة من الحرب ، لم تصدر أي أوامر بالتدريج أو الإعدام .

وفي أوائل آب ، تشكلت دروس توجيهية للسواح للطلاب بفتح المشاكل الأساسية للثورة . لم كانت هناك دروس تطبيقية وهي كناية من تشكيل غول تقوم بتطهير المدينة ، أو شرح سياسة الحكم الجديد في الإحصاء الشعبية تحت إشراف كادر ثوري .

وفي المدارس يشارك التلاميذ من ثباتي سنوات وما فوق في النشاطات الثورية في الحي . وتقول صحيفة « سايفون الحرة » : « أن تجمعات الأطفال الثوريين مفتوحة للصبيان والبنات من ١٠ إلى ١٥ سنة .

سعد أمين

بيروت

إعتصام جماهيري في مقر الأمم المتحدة ببيروت تضامناً مع المعتقلين في الوطن المحتل..

ان ناني على كل اثر للاحتلال . واستمرت المظاهرة موقف القوى الديمقراطية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية المتضامني مع جرائم المعتقلين الفلسطينيين التي لا تعدو عن كونها آلة جديدة تدب العنصر الصهيوني وتؤكد ضرورة طرده من عضوية الأمم المتحدة . وتناحرت كل المنظمات والهيئات في الوطن العربي وفي العالم الوقوف الى جانب المعتقلين والأسرى في سجون الاحتلال ، ورفع صوفا استنكارا لاستمرار اعتقالهم والعمل على إطلاق سراحهم ودعم نضال الشعب الفلسطيني المشروع للحرية من نير الاحتلال .

تم قام وفد من لجنة حقوق المرأة اللبنانية بزيارة تضامنية للمعتقلين ، أكد فيها وقوفه الى جانب الشعب الفلسطيني في كافة أشكال كفاحه الشجيرة في استعادة حقوقه الوطنية في أرض فلسطين .

في دمشق دعت لجنة التضامن مع الفلسطينيين المعتقلين في الأرض المحتلة إلى مؤتمر صحافي عقد في مقر منظمة التحرير الفلسطينية يوم السبت ٢ - ٨ - ٧٥ تحدث فيه عبد الحسنى أبو مازن الناطق الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية .

كما عقدت دائرة التنظيم الشعبي الفلسطيني في دمشق اجتماعاً عاماً للاعتصامات الجماهيرية الفلسطينية يوم ٧-٨-٧٥ ، من أجل وضع خطوات تنظيم الحملة الجماهيرية للتضامن مع المعتقلين في سجون الاحتلال .

وجدير بالذكر ، أن لجنة التضامن والسلام الفلسطيني ستسرح موضوع المعتقلين الفلسطينيين والموقوفين ادارياً في سجون الاحتلال الصهيوني خلال اجتماع لجنة المتابعة للجان السلم والتضامن الاسيوي - الافريقي - العربي الذي يفتتح حالياً في دمشق .

تضامناً مع المعتقلين الفلسطينيين في الأرض المحتلة ، الذين اعتلوا الأسوار من الطعام منذ ٢٠ يوماً ، واحتجاجاً على تصاعد الاضطهاد الاسرائيلي ضد أبناء شعبنا الفلسطيني في الوطن المحتل . نالت المظاهرات والاعتصامات الشعبية والمهتية الفلسطينية ، اعتصاماً جماهيرياً في مقر هيئة الأمم المتحدة في بيروت يوم ٣١ - ٧ - ٧٥ وذلك بعد سلسلة لقاءات عقدتها المنظمات والاعتصامات في مقر الجبهة الوطنية الفلسطينية في بيروت .

وقد شارك في الاعتصام عدد من رؤساء الطوائف الروحية في لبنان ، والتي الرقيب عربي مواد ، أحد قادة الجبهة الوطنية الفلسطينية المبدعين من الأرض المحتلة كلمة بحضور اللجنة الدائمة للمعاليات الروحية في لبنان ، استعرض فيها أوضاع شعبنا الفلسطيني تحت الاحتلال وانتفاسته المستمرة بوجه الحكم الصهيوني العنصري الاسرائيلي . واصرار شعبنا على تحقيق أهدافه الوطنية في تقرير المصير والعودة ، وإقامة دولته الوطنية الفلسطينية المستقلة .

ثم تلا بعد ذلك نص البيان - المذكرة ، والتي قدمت الى رئيس مكتب الأمم المتحدة . وشاوت المذكرة الاضطهاد والقمع الاسرائيلي وموجات الاعتقالات والطرود الجماهيرية . وجاء فيها :

« ان هذا الجو الارهابي المحموم الذي يخلقته المظنون في أرضنا المحتلة يقصد به ايقاد نيران المقاومة الذي يتصاعد باستمرار في الداخل ، ولكن مينا تذهب كل مسددة الاجراءات الارهابية ولا تؤدي الا الى الهاب ناز المقاومة المتاجرة التي لن تعيد الا بعد

بيروت

مهرجان شهداء الحزب الشيوعي : زهور السنديانة الحمراء أئبنتت تصميماً على الوحدة وتشديد النضال !



في ظل الكلمات الخالدة للشهيد القائد فراج الله العلو المؤكدة على هوية لبنان العربية ودوره في طليعة حركة التحرر العربية ، وتمت الشعائر التي تحيي بطولته المناضلي « الحرس الشعبي » في الدفاع عن القوي العنودية ، انشد مهرجان شهداء الحزب الشيوعي والحركة الوطنية ، يوم الجمعة الماضي في سنيما بيروت .

قدم الخطباء الرقيق رفاي صوما ، وتماثل على الكلام الاستاذ طارق شهاب (الحزب التقدمي الاشتراكي) والاستاذ ناجي بيشون ، باسم تجمع الديمقراطيين الشيعة ، الاخ احسان جيمة (منظمة حزب البعث) والاستاذ عزت حرب (جمعية خريجي القاصد) وباسم المقاومة الفلسطينية ، تحدث الاخ ماجد أبو شرار عن الخسائر الواسعة والحسين المشترك الذي يجمع الحركة الوطنية اللبنانية والفلسطينية وأدان دور نظام السادات في توبيخ قرارات مؤتمر كابل حول طسرد اسرائيل من الأمم المتحدة . وحذر الرقيب محسن ابراهيم الدين ما زالوا يحاولون للمصير بمصير لبنان ان الحركة الوطنية ستبقي لهم « انهم ينامون بمصرهم مبرمجهم » .

« خفايش الليل » تحاول الانتقام من الحرية

تمثل مجهولون في جنح الظلام الى مكتب المجلة الكائن في رأس النبع قرب المدرسة المأهولة وحملوا رجايا للشرطة الخارجية وقد انار هذا الاعتداء الشعب والاستفكار الشديدين من جانب القوى الوطنية والتقدمية التي طالبت المسؤولين بالكشف عن الماكنين والحقائق المتألمة « خفايش الليل » التي تحاول استغلال الظلام لاختفاء حقيقة انفسها السياسية والفكرية .

الاحزاب اليونانية تطالب بإطلاق سراح المعتقلين في الأردن

لعموم اليونان ، ومنظمة الشبيبة الديمقراطية - جورج مانوس ، والشبيبة الشيوعية اليونانية ، ومنظمة الشبيبة للديمقراطية الجديدة - حزب كارامانليس ، ومنظمة الشبيبة الاشتراكية لعموم اليونان ، الحزب الاشتراكي الهيلاني ، باباندريوس ، بالتدخل الفوري لإطلاق سراح المعتقلين واحترام قرارات قمة الرباط .

تندت ستة احزاب يونانية في رسالة بعثت الى الحكومة الأردنية ولجنة حقوق الانسان في جنيف بحملة الاعتقالات في الأردن واستمرار اعتقال الرقيب المناضل نيسر الزبيري ورفاقه المعتقلين الوطنيين في سجون النظام الهائلي . وطالبت الاحزاب الستة التي وقعت على البقية وهي : « منظمة اليسار الديمقراطي الموحد ، ومنظمة الشبيبة

GOVERNMENT OF JORDAN
IN THE FIELD OF HUMAN RIGHTS
AMMAN - JORDAN

GRIEF FOR THE LATE YOUTH ORGANIZATIONS MEMBERS

IMMEDIATE RELEASE OF YASER ZAKARI AND HIS 25 COMPANIONS AS WELL AS OF ALL THE PALESTINIAN POLITICAL PRISONERS UNDER A COMPLETE RESPECT OF HUMAN CONSTITUTION'S DECISIONS.

Student Organisation of U.S. ...
Palestinian Youth Organisation of ...
Greek Democratic Youth ...
Communist Youth ...
Youth Organisation of New Democracy ...
Youth Organisation of ...

تمة صفة ٣ : ازواجية السلطة

ان كل البوادر الثورية حتى الان تشير الى ان رشيد كرامي لا زال بعيداً عن الخيار الثاني ولا زال يرفض اقامة جسور حقيقية للحوار بينه وبين الحركة الوطنية التي كان لها الفضل الاكبر في مجيئه . ولا زال يحاول تجنب المطالب الاساسية التي رعتها تلك الحركة ، والاستعاضة عن المطالب الاخرى بتدابير ادارية سطحية لا تصب ولا تفني عن جوع كان تجري الاستعاضة عن احداث تغييرات جذرية في تركيبة الجيش ووجهة استخداماته والتوازن الذي يحكمه باجراء بضعة تشكيلات على مستوى القيادات تسبب اولاً باستمرار النظام الحالي المشكوك منه وتسبب ثانياً بالقضاء القوي على افراد من هذه المؤسسة لاسباب مختلفة على حد قول كمال جنبلاط .

وكان تجري الاستعاضة عن احداث قانون جديد للتجنس بتوكيل كبل شمعون اعطاء الجنسية لمن يستحق !! وهذا غيبي من قبض الاصرار الحكومي الرسمي على تجاهل مطالب الحركة الوطنية وعلى التعاطي مع هذه المطالب بطريقة لا تقضي من جوهرها اي شيء ، في الوقت الذي يسعى فيه الجميع الى تطبيق نظام هذه الحركة واضعاف مكانتها تأثرها على مستوى الحكم . لكن الحركة الوطنية ، في مواجهة هذا الوضع ، وعلى قاعدة الاستنفار الشعبي العام حول برنامجها ، تبقى قادرة على ان تلعب دوراً اساسياً في الصراع السياسي المحتوم وفي تقرير مصير البلاد امام التعطفات العاسمة المظلمة ، وذلك بغض النظر عن النجاحات المؤقتة لاطراف الطبقة السياسية المسيطرة التي تحاول عبثاً تحايل حقيقة التوازن الفعلي في البلاد والسائر نحو الرجحان الساطع للحركة الوطنية على حساب كل قوى المحافظة والتخلف .



طيران اليمن الديمقراطي
اليمن
ترحب بكم للسفر على أحدث طائراتها
البوينج ٧٢٠

إلى عدن

عن طريق بيروت القاهرة عدن
الافتتاح يوم الاثنين الساعة ١٥:٠٠ دقيقة بعد الظهر
حيث الضيافة اليمنية الاضييلة

للاستعلامات والحجوزات هاتف : ٣٥٤٤٨٥ - ٣٤٢٢٦٥ - بيروت

هكذا من الأصل